بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 17 أغسطس 2016

البعد العلماني لفكرة حجاب الجهل عند رولـز

عبد العزيز الخال
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص

إنّ عملية البحث عن حيز محايد يعترف بالمشترك في غير عناد ظلت قضية حيوية تشغل جميع الفلاسفة، بحيث لم تعد الإنسانية مقتنعة بما تقدّمه المؤسسة الدينية من الروايات التاريخية والمعجزات التي تُعجز التفكير فترسخ تصوراً مشوهاً لطبيعة الإنسان، وأنّه موسوم بالخطيئة والعار، في محاولة لوضع أسس جديدة للتفكير في قضايا الإنسان والمجتمع، سواء كانت هذه الأسس تاريخية أو افتراضية، فهي كلها ليست إلا أدوات لإحداث تأسيس عقلاني لتنظيم شؤون الفرد والمجتمع وتنظيم العلاقة فيما بينهم. هذه المحاولة، إن صحّ التعبير، هي التي قادها رواد العقد الاجتماعي تحت شعار حالة الطبيعة، ويقودها رائد العقد الاجتماعي الجديد «جون رولز» تحت شعار حجاب الجهل.

وقد اخترت هنا الحديث عن فكرة «حجاب الجهل» عند رولز وبعض نقاده لمجموعة من الأسباب؛ أذكر منها سببين أساسيين: أولهما هو أنّ فكرة حجاب الجهل تمثل الحجر الأساس في نظريته السياسية حول العدالة، التي خلقت ضجة كبيرة في الأوساط الفلسفية والسياسية إلى اليوم، فيما السبب الثاني يتجلى في أنّ نظرية رولز لا تقيم قطيعة ما بين الحاضر والماضي في المتن الفلسفي السياسي، ممّا يتيح لنا فرصة لمس البراديغم الذي من ورائه تنشط الفلسفة السياسية عند هذا الفيلسوف. لهذه الأسباب وغيرها، دفعنا البحث إلى تناول فكرة حجاب الجهل عند رولز، وإن كان محركها الأساسي هو الرغبة في فهم إشكالية العلاقة بين الدولة والدين والعلمانية.

بناءً على ذلك، فقد ارتأيت تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور أساسية: في المحور الأول سأتحدث عن علاقة الدين بالدولة، وكيف أنّ جملة من التطورات أدت إلى انبثاق عقد اجتماعي جديد، من خلال القيام بجولة في أهمّ ما كتب فلاسفة العقد الاجتماعي، رغبة في رصد البوادر الأولى لتفكير رولز والتي أدت به إلى استلهام فكرة حجاب الجهل. أمّا في المحور الثاني فسأعمد إلى مناقشة كيفية تمثل رولز لفكرة حجاب الجهل، والتطرق إلى الشروط التي من خلالها يشتغل حجاب الجهل لتكوين تصور للعدالة يكون مرضياً للجميع، وكيف يمكن لحجاب الجهل أن يخلق حالة من المساواة داخل الاختلاف. فيما سأناقش في المحور الثالث فكرة حجاب الجهل مع عدد من منتقدي رولز، وسأعمد من خلال هذه المناقشة إلى تبيين نقط قوة وضعف فكرة حجاب الجهل كما تحضر عند رولز، كما سأعمل على توضيح قوة حجج نقاده وتهافتها. وفي الأخير سأختتم هذه الورقة بخلاصة ما انتهيت إليه، والنظر في إمكانية تطبيق فكرة «حجاب الجهل» على الواقع السياسي العربي.

هذه المحاور الثلاثة كلها تحاول الإجابة عن إشكالية: كيف يسند رولز لفكرة حجاب الجهل الصلاحية في التفكير الفلسفي السياسي؟ وكيف تشتغل في رسم تصور عام لمبادئ العدالة؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار فكرة حجاب الجهل نموذجاً لتحليل علاقة الدين بالدولة في رسم مبادئ العدالة كإنصاف؟

سأعتمد في بحثي هذا على النظر في كتابي رولز: نظرية العدالة، والعدالة كإنصاف إعادة صياغة، كمرجعين أساسيين، كما سأستعين بكتابه قانون الشعوب، وكتابه الليبرالية السياسية political liberalism، كما سأستعين ببعض المراجع الأخرى مثل: الليبيرالية في حدود العدالة لمايكل جوستيس ساندل، وفكرة العدالة لأمارتيا سن، وغيرها من المراجع التي ستساعدنا على تناول فكرة حجاب الجهل، أملاً في الإحاطة بالموضوع ولو جزئياً لكن بشغف كبير.

المحور الأول: علاقة الدين بالدولة والعقد الاجتماعي الجديد

كان من الطبيعي في العصر الحديث أن يشتدّ الحديث حول موضوع علاقة الدين بالدولة في محاولة إيجاد إطار شرعي لممارسة السياسة بشكل يعبّر عن الجميع ولا ينحاز لجهة دون أخرى. دون أن ننسى أنّ للدين قوة سياسية تؤثر في مجريات حياة الناس الاجتماعية، وأنّ الدولة كيان سياسي يضمّ أكثر من ديانة ومن إيديولوجية، ممّا قد يولد تضاداً من داخل الدولة الواحدة أو تناحراً بين الديانات. إلا أنّ التفكير قليلاً في الموضوع يشير علينا بأنّه لا وجود لدولة بدون مجتمع ولا قيمة لديانة بدون مجتمع، وهذا يؤكد أنّ للمجتمع الأسبقية على الدين وعلى الدولة، وهما معاً نتاج له. من ثمّ كان على فلاسفة السياسة في العصر الحديث البحث عن مشروعية لقيام المجتمع قبل الخوض في المشاكل الدينية أو مشاكل التنظيم السياسي، والذي تمثله الدولة في نهاية المطاف.

إنّ المحافظة على تماسك المجتمع بشكل حيادي في وجه أيّ أيديولوجية مرتقبة استوقفت كثيراً فلاسفة السياسة الذين حاولوا خلق تصالح بين الدين والدولة، في تحديد العدالة الاجتماعية، واحتضان أيّ تناقض يمكن أن ينشأ فيما بين السلطة الروحية والسلطة المادية. الأمر الذي أدى إلى الوقوف عند «حالة الطبيعة» كحالة للإنسان الأول أو حالة ما قبل حالة المدنية، وهي حالة متخيلة. فإنّ ما يهمّ الفلاسفة في هذا الزمن من «حالة الطبيعة» هو البحث عن أسس عقلية متينة تجعل قيام الدولة أمراً مشروعاً. ذلك أنّ كيفية تصور «حالة الطبيعة» هي ما يعطينا نوع القوانين والشروط والضوابط التي يجب أن تكون في العقد الاجتماعي. فمثلاً هوبس انطلق من مسلمة مفادها أنّ حالة الطبيعة هي حالة «**تفرق بين البشر وتجعلهم قادرين على اجتياح وتدمير بعضهم البعض**»،[1] ولتلافي حالة الاقتتال الطبيعي كان من الطبيعي أن يلجأ المجتمع إلى الاتفاق على عقد اجتماعي. هكذا سينتهي هوبس إلى القول إنّ العقد الاجتماعي ليس عقداً نابعاً من التفويض الإلهي، وإنّما هو مصطنع بين أفراد المجتمع الواحد بهدف حفظ حق الحياة، وأنّه لا يتمّ تفويض أي حق إلا عندما يكون هنالك عقد يضمن حق المواطن بعد التفويض؛ أي أنّ «**التفويض المتبادل للحقوق هو ما يُسمّى عقداً**»[2]. وهذا العقد الذي يفوض بموجبه الحاكم، لا يشترط أن يكون هذا الحاكم طرفاً في العقد يسري عليه ما يسري على باقي المواطنين، بل أن يعطي للحاكم صلاحية مطلقة على كل شيء ما عدا حق الحياة. أي أنّ التصور الذي يقول إنّ الإنسان ذئب لأخيه الإنسان يؤدي مباشرة إلى تثبيت دائم للحكم المطلق في الدولة حيث يتمّ ضمّ الدين تحت الدولة.

أمّا اسبينوزا فهو الآخر يقول بضم الدين تحت لواء الدولة لكن في شكل نظام مغاير تماماً، وهذا التغاير نابع من تصوره المخالف لحالة الطبيعة، والتي تصورها بشكل أكثر شفافية، معتبراً أنّ الحق الطبيعي هو «**مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كلّ فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أنّ كل موجود يتحدد وجوده**

1 هوبس، توماس، **اللفيتان**، ترجمة ديانا حبيب حرب، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011، ص 135

2 **نفسه**، ص 142

وسلوكه حتمياً على نحو معين»،[3] أي أنّ سلوك الإنسان في حالة الطبيعة يكون أكثر مع قوة الرغبة والقدرة لا بقوة العقل، لينتهي به هذا التصور إلى أنّ العقد يكون عن طريق تفويض حر بين الأطراف، يستجيب لكلّ حاجيات المواطنين في غير تعارض. هذا التوجه أكثر تعبيراً عن أنّ العدالة الاجتماعية تنبع من داخل النظام الديمقراطي؛ أي دولة المؤسسات بما فيها المؤسسة الدينية.

لم يكن هوبس واسبينوزا وحدهما من تحدّث عن مشروعية العقد الاجتماعي في علاقتها بحالة الطبيعة، بل وعلى الخطى نفسها سار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، الذي اعتبر أنّ للأفراد في حالة الطبيعة «**الحرية التامّة للقيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتؤون، ضمن إطار سنّة الطبيعة وحدها، دون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي إنسان**»[4]، أي أنّ ما يؤطر حالة الطبيعة هو قانون الملكية، وبالتالي فإنّ العقد الذي سيوقع بين الأطراف، عليه أن يكون حافظاً لهذه الملكية بالأساس.

وكذلك نجد الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو يقرّ بأنّ الإنسان خير بطبعه، وأنّ السيادة غير قابلة للتجزئة،[5] لأنّ السيادة هي سيادة الإرادة العامة، والإرادة العامة تمثل الشعب ككل. لهذا فإنّ العقد هو تعبير عن مجموعة من النظم «**للعدل والسلام يكون جميع البشر ملزمين بالامتثال لها، ولا تحابي أحداً منهم**»[6]، فتلزم القوي والضعيف على حد السواء. لأنّ حسّ العدالة مغروس في الإنسان بالطبيعة، وهي فكرة هامة ومؤسسة لكلّ من تبنّى تقليد العقد الاجتماعي. فالإنسان، كما يقول كانط، يكون حراً عندما لا يخضع لأيّ قوانين غير تلك التي سنّها هو بنفسه، الأمر الذي يجعل العدالة تتخذ صبغة أخلاقية. وهذا التوجه الأخير هو نفسه ما نجده عند رولز في إنشائه للعقد الاجتماعي الجديد، رولز الذي يقول إنّ الإنسان هو الذي يحدد معيار العدالة في المجتمع وفقاً لشروط محددة، سنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد.

أردت من خلال هذا العرض الموجز أن أبين أنّ التأسيس للعقد أو لبناء تصور للعدالة نابع من تصور الإنسان الأول، وهي مهمة تكلف بها الدين لفترة طويلة من الزمن، فيما فلاسفة العقد الاجتماعي اخترعوا «حالة طبيعية متخيلة» مؤسسة للعقد وأقرب إلى الواقع، بل وفي بعض الأحيان مستوحاة من الواقع نفسه. وهنا تتجلى علمانية تصور هؤلاء الفلاسفة.

إنّ ما يميز العلمانية هو أنّها ألغت هذا التناقض أو التضارب ما بين الدين والدولة بإدخال الدين تحت الدولة، سواء باعتناق الحاكم لدين الدولة كما هو الحال عند ماكيافيلي، أو بجعل المؤسسة الدينية مؤسسة من مؤسسات الدولة كما هو الحال عند اسبينوزا، أو حتى جعلها ملكاً للإرادة العامة كما عند روسو، أي

---

3 اسبينوزا، باروخ، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة حسن حنفي، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995، ص 377

4 لوك، جون، **فن الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959، ص 139

5 روسو، جون جاك، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة عبد العزيز لبيب، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص 106

6 روسو، جان جاك، **خطاب في أصل التفاوت**، ترجمة بولس غانم، الطبعة الاولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 135

أنّها للجميع ولا يمتلكها أحد. بل أكثر من ذلك تظهر لنا علمانية روسو في القول إنّ تنظيم المجتمع قائم على «**البحث عن سنّة حكم تكون مشروعة وثابتة باعتبار البشر كما هم كائنون، وباعتبار القوانين كما يمكنها أن تكون**»[7]. وهذه الفكرة بالذات قد أثرت بشكل كبير في رواد العقد الاجتماعي الجدد، وخاصة الفيلسوف الأمريكي جون رولز، الذي تبنّى الطرح الروسوي بصريح العبارة من خلال قوله: «**وسيراً على نهج التفكير التمهيدي الروسوي في كتابه العقد الاجتماعي...نقول: إنّ طبيعة الانسان طبيعة خيرة**»،[8] أي تجاوز النظر إلى الإنسان مرتكب الخطيئة الأولى إلى النظر إليه كإنسان دون أي مقارنات لا بالعلوي ولا بالسفلي، باعتباره النواة الأولى والعنصر الأساس الذي يلتف حوله الدين وتنتظم من أجله الدولة، وفي هذا الطرح قد بلغت العلمانية ذروتها.

لقد أثر هذا الحل العلماني الذي قدّمه فلاسفة العقد الاجتماعي في رولز كثيراً، حيث تمّ تحويل العلاقة السياسية من علاقة عمودية إلى علاقة أفقية، أي من علاقة تراتبية إلى علاقة تنظيمية، كما استفاد من فكرة أنّ الإنسان حر بالطبيعة عند كل من لوك وروسو، والتي استوجبت القول بالطبيعة الخيّرة للإنسان. أيضا يمكن القول إنّ رولز قد اعتمد في تحليله للعقد الاجتماعي على فكرتي أنّ الإنسان خير بالطبيعة وفكرة أنّ الإنسان يمتلك حسّ العدالة، فأضاف عليهما فكرة الانسجام التي استقاها من عند إيمانويل كانط، ليقول لنا بعقد اجتماعي جديد، ليس تاريخياً متخيلاً كما هو الحال عند سابقيه وإنّما هو عقد افتراضي، قائم على الوضع الأصلي بدل حالة الطبيعة، أو لنقل إنّ هذا العقد الاجتماعي الجديد الذي يقدّمه لنا رولز القائم على تمثل الوضع الأصلي يرتكز بالأساس على فكرة حجاب الجهل.

المحور الثاني: فكرة حجاب الجهل كأهمّ شرط من شروط العقد الاجتماعي الجديد

كان أول من وظف فكرة «حجاب الجهل» في دراسة علمية هو جون هاسني*، ثم بعد ذلك لاقت الفكرة اهتمام جون رولز فحوّلها إلى الفلسفة السياسية معلناً بذلك انتماءه للتقليد التعاقدي. فعلى غرار توماس هوبس، الذي اهتدى بالعلوم الطبيعية في عصره، فنقل منهج المذهب الذري الذي يعتبر الذرّة هي جوهر الأجسام كنتيجة لتفكيك هذا الأخير إلى الفلسفة السياسية؛ ففك المجتمع أجزاءً حتى وصل إلى الفرد باعتباره الجزء غير القابل للتجزيء. وعلى المنوال نفسه، أخذ رولز فكرة حجاب الجهل كما هي حاضرة في عصره فحوّلها إلى دراسة وتحليل الفلسفة السياسية بشكل جذري. الأمر الذي لقي انتقاداً شديداً في الأوساط السياسية المعاصرة، وفتح نقاش واسعاً اشترك فيه ألمع مفكري وفلاسفة السياسة كيورغن هابرماس، ومايكل جوستيس ساندل، وأمارتيا سن وغيرهم.

---

7 روسو، جون جاك، **في العقد الاجتماعي**، نفسه ص 77

8 رولز، جون، **قانون الشعوب**، ترجمة محمد خليل، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2007، ص ص 20-21

*جون هارسني (1920-2000) يهودي مجري، حصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة الأحداث في علم الاجتماع وعلم النفس، وعلى دكتوراه ثانية في علم الاقتصاد، كان أستاذاً جامعياً في مجال الاقتصاد، اشتهر بنظرية التوازن العام في اختيار الألعاب.

إنّ فكرة «حجاب الجهل» دليل على ذلك البرزخ[9] الذي يفصل ما بين «الحالة الطبيعية» للإنسان و«حالة التمدن»، وبشكل أكثر تخصيصاً هو ذلك البرزخ الذي يفصل الإنسان المدني عن الإنسان في طبيعته الأولى الخالصة من كلّ شائبة مدنية شابته في المجتمع المدني. فحجاب الجهل هو منهج خاص يقوم بالبحث في طبيعة الإنسان الأول بمعنى من المعاني، بهدف إثبات المساواة بين الناس في حالة التمدن. فعلى الرغم من أنّه حجاب افتراضي، فهو يدعو إلى تناسي كلّ المعرفة التي تكرّس التفاوت بين الناس في محاولة الوقوف عند نقطة تساوي كلّ الناس.

إنّ حجاب الجهل يحضر عند رولز كنمذجة الأسباب المعقولة في عملية تبني مبادئ العدالة[10]، أي أنّه يحضر كمنهج لكشف الأسباب المعقولة المغروسة في الطبيعة الإنسانية التي من شأنها أن توحد الناس جميعاً على السواء، مثله في ذلك مثل حضور الشك في المنهج الديكارتي الذي يسعى من ورائه إلى التخلص من كلّ ما علق بفكره من ترسبات أصبحت تضلله، في محاولة بلوغ حقائق الأشياء قدر المستطاع، وبعدها يتمّ التخلص من هذا الشك. فحجاب الجهل، إذاً، هو آلية لتخليص الشخصية الإنسانية من كلّ الترسبات التاريخية والعرقية والدينية والمجتمعية بصفة عامة، التي لحقت بالإنسان وصارت تؤثر في تفكيره وتهيّؤاته في رسم الحياة السياسية التي يريد أن يعيشها، والتي لا يلحق فيها الضرر بأحد، بل تسودها نوع من المساواة والإنصاف.

فحجاب الجهل يحضر كقاعدة للتفكير في العدالة من داخل المجتمع بطريقة تسع الجميع ولا تحابي أحداً. فالفرد بطبيعته لا يحسّ بالإكراه بل بالحرية حين يخضع لقوانين وضعها هو بنفسه، ويجعل هذه النفس أو الذات تتضمن جميع الذوات في لحظة التفاوض من أجل وضع تصور للعدالة يقوم على مبدأي المساواة والتفاوت. لهذا الغرض بالذات نجد رولز يضع مجموعة من الشروط التي يجب على حجاب الجهل توفيرها للأطراف المتفاوضة في الوضع الأصلي، وهي في الوقت ذاته شروط قيام حجاب الجهل.

يشترط رولز كشرط أولي أن يكون به «**كلّ افتراض قبلي طبيعياً بذاته، وصادقاً ظاهرياً، وربما يكون بعضها لا ضاراً ولا نافعاً، أو حتى هامشياً**»[11]، أي أنّه يجب أن يكون كلّ افتراض يقترح من وراء حجاب الجهل في الوضع الأصلي محايداً للطبيعة الإنسانية الكامنة في الإنسان. لكن هنا يتبادر إلى الذهن سؤال: كيف يعقل ذلك؟ فالإنسان مليء بالتهيّؤات والمشاعر، ولا يرى الأشياء إلا على ضوء ما تعلمه وما حفر في ذاكرته ورسم قوالب معرفته بالأشياء، وبشكل أدق كيف يعمل حجاب الجهل على تخليص الإنسان من كلّ مسبقاته، وجعله ينظر إلى الفرد في طبيعته الأولى؟

---

9 المصباحي، محمد، **نعم ولا**، الطبعة الأولى، الرباط، دار الأمان 2012، ص 83

10 Rawls, john, political liberalism, New York, Colombia university, press 1993, p520.

11 رولز، جون، **نظرية في العدالة**، ترجمة ليلى الطويل، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب 2011، ص 47

من المعقول أنّ كل فرد يشغل داخل المجتمع الواقعي مكاناً معيناً، وأنّ كل فرد ينظر إلى المجتمع من المكان الذي يشغله، ويتمثل العدالة بحسب الخلفية المعرفية أو التجربة المحصلة له في ميدانه، وفي هذا إذكاء للتفاوت بين أطراف المجتمع الذين هم في نهاية المطاف أطراف الوضع الأصلي الذين سيدخلون حجاب الجهل، ممّا يؤدي تقريباً إلى عسر التوصل إلى تصور شامل لمبادئ العدالة، من هنا فإنّ السؤال المطروح هو أيّ المبادئ يقع اختيارها من تحت حجاب الجهل[12]؟

ينظر رولز إلى أطراف الوضع الأصلي كمواطنين أحرار ومتساوين منخرطين في التعاون[13]، يحكمهم منطق المعقولية الذي يجعل الأطراف «**مستعدين لاقتراح المبادئ التي يحتاج إليها لتعيين ما يمكن أن يراه الجميع شروطاً منصفة للتعاون، وأن يكونوا راضين بالمبادئ حين يقترحها الآخرون**»[14]. ويفهم من هذا المبدأ أنّه على الأطراف أن يحترموا المبادئ المقترحة، حتى وإن لم تكن تخدم مصالحهم الخاصة. والأصل أنّه لا وجود لشيء يسمّيه المصلحة الخاصة، لأنّ حجاب الجهل وقبل بداية المفاوضات يشترط أن تكون للأطراف معرفة كافية بالنفس العامة للبشرية فيما يخصّ الأهواء والدوافع الأساسية، كما يجب أن يتوفر لديهم مبدأ احترام الذات[15] بدرجة يمتلكون معها مقتضيات الحياة الاجتماعية. كما من الضروري أن تكون للأطراف قبل بداية المفاوضات تصورات متعددة للعدالة[16]، توجه المتفاوضات والنقاش نحو تصور شامل. وهنا يحضر الاختلاف كنوع من التكامل في تشكيل التصور العام. الأمر الذي يشترط أن يسمح حجاب الجهل بالحفاظ على المقدار نفسه من المعلومات لكلّ الأطراف حتى تتساوى قوى الأفراد أثناء التفاوض في تشكيل التصور العام للعدالة كإنصاف.

إنّ حجاب الجهل في لحظة المفاوضات «**لا يسمح للأطراف أن يعرفوا المراكز الاجتماعية للأشخاص الذين يمثلونهم أو العقائد الشاملة الخاصة. كما أنّهم لا يعرفون عنصر الأشخاص وجماعتهم الإثنية وجنسهم أو أي مواهب طبيعية مختلفة مثل القوة والذكاء**»،[17] أي جعل الطرف ضمن المجال العادي مثله مثل الأطراف الأخرى التي تفاوضه، وهذا ليس شيئاً آخر غير حجاب الجهل. لأنّ كل المفارقات والمساومات التي من الممكن أن تفسد محاولة تكوين أيّ تصور صحيح لمبادئ العدالة إنّما تكون ناجمة عن التفاوتات التي تحصل أثناء المفوضات، لهذا وجب «**إبعاد كلّ تهديد بالقوة أو الخديعة أو الغش**»،[18] خاصة وأنّ حسّ العدالة الذي للإنسان يضعف في هذه الوضعية كلّ ما كان بالأطراف من حسد وضغينة

12 حنفي، مصطفى، «جون رولز والمسألة الدينية: الحرية والتسامح»، ضمن، **الدين والسياسة من منظور فلسفي**، الدار البيضاء، منشورات عكاظ 2011، ص 149

13 رولز، جون، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2009، ص 90

14 نفسه، ص 94

15 عبودي الحمداوي، علي، **الفلسفة السياسية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الروافد الثقافية - ناشرون، 2015، ص ص 179- 180

16 نفسه، ص 180

17 رولز، جون، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، نفسه، ص 107

18 نفسه، ص ص 106-107

أو ما شابه، والتي هي نتيجة المصلحة الخاصة. بينما حجاب الجهل يعمل على تخليص الأطراف من كلّ المعايير الفردية الخاصة التي تمكن من الدفاع عن أيّ مبدأ أو رفضه باسم المصلحة العامة، بينما هو في حقيقته دفاع عن المصلحة الخاصة، بل جاء كذلك لجعل الأطراف يفكرون في مبادئ العدالة بشكل منطقي يضم الواحد في الكل ويجعل الكل في كل واحد. بهذه الطريقة فقط يجعل حجاب الجهل إمكانية اختيار تصور معين للعدالة ممكناً[19].

من جهة أخرى يجعل حجاب الجهل الأطراف المنخرطين في التفاوض حائزين على الحد الأدنى من المعرفة التي تساوي بين جميع الأطراف، لكنه كافٍ[20] من أجل بناء تصور للعدالة، أي جعل الأطراف تحتكم للمعايير نفسها في تقييم أي مبدأ يتمّ اقتراحه من أحد الأطراف الأخرى المتفاوضة، بطريقة تكون فيها صحة كلّ اقتراع نابعة من الاقتراع ذاته، فالتوسع في شرحه إمّا أن يثبت صلاحيته أو بطلانه. لأنّ ما يحرك النقاش تحت حجاب الجهل ليس أيّ خلفية كانت، وإنّما هو تأمين الخير العام، فلو «**وجد واحد فقط من مفاهيم العدالة التي في متناول الأطراف يؤمن بحرية ضمير متساوية فيجب تبنيه**»،[21] لأنّ نقطة الانطلاق هي الأكثر حساسية، والاتفاق عليها يعني أنّها معقولة، ومن خلال تمريرها تتقدم المفاوضات إلى نقاط أخرى في محاولة صياغة التصور العام. هكذا تصبح فكرة حجاب الجهل أكثر معقولية؛ أي أنّه لا يتم تجاوز العقل الفردي إلا بالعقل الجمعي الذي هو تأليف للمشترك. وتلك هي الضوابط المعقولة أو البنية الأساسية لفكرة حجاب الجهل. ورولز يؤمن حقيقة بأنّ «**هذا السيناريو واقعي، ويمكن أن يصبح حقيقة واقعية، بل يصبح بالفعل حقيقة**»[22]، لأنّ حالة الإنسان الأول لا وجود لدليل عليها، والوضع الأصلي يتحدث عن الوضع الإنساني الأصلي في محاولة لخلق قاعدة مشتركة للتفكير في حاضره كما هو.

نخلص إذاً إلى أنّ حجاب الجهل هو وسيلة توظف لخلق انسجام بين أطراف الوضع الأصلي الذين يكونون أحراراً متساوين ومتعاونين بغية تحقيق الخير العام، الكامن في تحديد تصور للعدالة كإنصاف، بالانطلاق من المبادئ الأولية التي يحتاجها كلّ مواطن ومنع الأطراف المتفاوضة عن كلّ معرفة من شأنها أن تفسد بلوغ هذا التصور المراد. لكنّ التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو ما المعرفة التي يجب التخلي عنها وما المعرفة التي يجب الاحتفاظ بها تحت حجاب الجهل؟ وما هي معايير تعيين المنخرطين في الوضع الأصلي من خلف حجاب الجهل؟

سبق لنا أن اتفقنا على أنّ الوضع الأصلي هو وضع افتراضي وليس تاريخياً، أي أنّه يدخل في باب الممكن، لذلك يمكن لأيّ «**شخص أو أكثر الدخول في أيّ وقت في هذا الوضع الافتراضي...، من خلال**

19 رولز، جون، **نظرية في العدالة**، نفسه، ص 186

20 رولز، جون، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، نفسه، ص 217

21 نفسه، ص 245

22 رولز، جون، **قانون الشعوب**، نفسه، ص 21

التفكير وفقاً لقيود مناسبة»،[23] أي وفقاً لما يقتضيه حجاب الجهل، وهنا رولز يضع شرط الكفاءة أو الأهلية كشرط أوّلي وعام لولوج الوضع الأصلي تتمثل بالأساس في الالتزام بحجاب الجهل الذي وضع بالأساس بهدف بلوغ العدالة كإنصاف التي تتوخى بلوغ الخير العام.

ويضيف في فترة لاحقة خمس سمات لتعيين أطراف الممثلين للمواطنين في الوضع الأصلي، كان أولها أن يمثل الأطرافُ المواطنين بشكل منصف، ثانيها أن يكون الأطرافُ عقلانيين، وثالثها أنّهم يختارون مبادئ العدالة من بين المبادئ المتاحة في الوضع الأصلي، أمّا رابع هذه الشروط فيفترض أنّ اختيارهم لأيّة مبادئ يكون لتوفر شروط الصحة فيه، وأنّ هذا الاختيار يجب أن يكون لخدمة المصالح الأساسية للمواطنين[24] ككل، بل إنّ هذه الأخيرة هي ما يجعل تلك الاختيارات معقولة وعقلانية.

أمّا فيما يخصّ سؤال المعرفة التي يسمح بها حجاب الجهل فإنّ رولز يصرح بأنّه لا يوجد ضمان قبلي أنّ الأطراف على حق،[25] لأنّه لا مجال لدخول أيّ معيار باعتماد أيّة خلفية غير الرغبة في تحقيق الخير العام، من هنا يتأكد أنّ المعيار أو التصور العام الذي به يقاس الصالح من الطالح إنّما يتكون من داخل الوضع الأصلي تحت حجاب الجهل، وأنّ «**الحقائق الوحيدة التي يعرفها الأطراف هي أنّ مجتمعهم خاضع لظروف العدالة، ومهما يكن ما يقتضيه هذا. مع ذلك يسلم جدلاً أنّهم يعرفون الحقائق العامة حول المجتمع البشري**»[26]، أي أنّ حجاب الجهل يضع الأطراف على المسافة نفسها من خلفيتهم بطريقة لا يسمح فيها بالمرور إلا بما يمكن من معرفة الخير العام، ممّا يجعل الإنسان بطبعه على استعداد لقبول الحجة نفسها، «**وحتى إذا كان أيّ شخص بعد التفكير اللازم يفضل تصوراً للعدالة على تصور آخر، فسوف يفعل ذلك الجميع**»[27]. عند هذه النقطة بالذات أو عندما تصل الأطراف إلى هذه المرتبة يكون حجاب الجهل قد تحقق وبلغ المبتغى في إرساء تصور معياري للعدالة كإنصاف لإقامة عقد اجتماعي جديد يخضع له الجميع. فحين يتمّ التوصل إلى هذا الاتفاق يمكن لجميع الأطراف الخروج من تحت حجاب الجهل والوضع الأصلي والعودة إلى حياتهم العادية، لأنّه في تلك اللحظة يكون قد تمّ الاتفاق على المعيار الذي أجمع عليه الجميع بشكل عادل، وحتى إن اختلفت مع مصالح الفرد أو المواطن، فعليه أن يخضع لبنود العقد بعد الخروج من تحت حجاب الجهل، لأنّه هو من وضعها في الأول، وبالتالي فاحترامه لها هو من احترامه لذاته.

23 رولز، جون، **نظرية في العدالة**، نفسه، ص 183

24 رولز، جون، **قانون الشعوب**، نفسه، ص 49

25 نفسه، ص 49

26 رولز، جون، **نظرية في العدالة**، نفسه، ص 182

27 نفسه، ص 184

المحور الثالث: بعض نقاد رولز لفكرة حجاب الجهل

بناء على ما جاء في المحورين السابقين، يتأكد لنا أنّ حجاب الجهل هو تصور جديد على غرار حالة الطبيعة كما حضرت عند فلاسفة العقد الاجتماعي. إلا أنّ رولز لا يفترض أنّ توقيع العقد واقعة تاريخية، وإنّما هو تصور افتراضي يقضي بوضع أسس معقولة من داخل المجتمع الحاضر كما هو. وذلك بالانطلاق من الحد الأدنى كحد قادر على احتواء المساواة والتفاوت في الوقت ذاته، باعتبارهما مبدأي العدالة كإنصاف، في محاولة إعادة خلق ألفة بين الواقع الاجتماعي كما هو حاصل، والعدالة الاجتماعية كما ينبغي أن تكون. لكن من جهة ثانية يمكننا أن نلاحظ أنّ فكرة حجاب الجهل عند رولز تغوص في أمل جعل المبادئ التي ينتهي إليها الأطراف مبادئ عامة، الأمر الذي جعل هذه المبادئ لا تقبل التعيين، بل تطلب مقياساً عاماً ومجرداً لا يقارب ما هو واقعي، فتصير هذه الفكرة كالمبدأ الذي يفسر كل شيء ولا يفسر أي شيء تفسيراً دقيقاً، وكأنّه يقول بمبدأ اللامتعين واللامتناهي الذي قال به الفيلسوف الطبيعي أنكسيماندرس في تفسير الطبيعة. وأعتقد أنّه من هنا ينبع لبس هذه الفكرة لدى عدد من الفلاسفة الذين سينتقدونه انتقاداً شديداً.

إنّ إنشاء العقد الاجتماعي الجديد من منطلق النقاش والمفاوضات يكون ملزماً للجميع، من خلال الاتفاق على مجموعة من القيم والمعايير العامة التي تحكم سلوكيات المواطنين. هو ما يتبناه يورغن هابرماس أيضاً في نظريته المعروفة بالفضاء العمومي؛ حيث يعتبر أنّ «**مبدأ النقاش هو أسلوب لإنتاج شرعية القواعد القانونية**»[28] وأيضاً يعتبره مجالاً للتفاهم لكنّه يشترط أن يكون النقاش عقلانياً، وفي هذه النقطة بالذات يختلف عن رولز وربما ينتقده فيها، فالنقاش مع هابرماس لا يكون من خلف حجاب الجهل كما هو الحال عند رولز وإنّما يكون مؤسساً، حتى يخضع الكل لما انتهى إليه النقاش، فالنقاش في نظر هابرماس عبارة عن مناقشات حادة، والأطراف في النقاش لا يتبادلون الحجج بمنأى عن سوء نية[29]. وفي هذا التوجه انتقاد كبير لفكرة حجاب الجهل كما يحضر عند رولز والطبيعة الخيرة التي يتمتع بها الأطراف في التفاوض. كما يأخذ هابرماس على رولز تغاضيه عن الدولة في الوضع الأصلي باعتبارها تراقب الوضع الأصلي حال الدخول فيه، والتي يجعلها هابرماس الضامن للمؤسسات القانونية، لكن ما يمكن أن نعيبه عليهما معاً هو أنّهما نظرا إلى هذا المجال كمجال متجانس في حين أنّ الواقع يعكس أنّه مجال لصراع القوى.

ويردّ كذلك مايكل ساندل على رولز رداً عنيفاً، حين يقول: «**إنّ فكرة العقد الافتراضي هي في الواقع أكثر خيالاً منها عند غيره بمعظمهم، فما يميز هذا العقد عند رولز ليس كونه لم يقع أبداً في الحياة الفعلية فقط، وإنّما يبدو كأنّه وقع بين كائنات لم توجد أبداً، أي كائنات مصابة بأمنيزيا مستفحلة يشترطها ستار الجهل**».[30] بل يستشهد على ذلك بقول الفيلسوف رونالد دوكين: «**العقد الافتراضي ليس مجرد نسخة باهتة**

28 عبودي الحمداوي، علي، **الفلسفة السياسية**، نفسه، ص 189

29 نفسه.

30 ساندل، مايكل جوستيس، **الليبيرالية في حدود العدالة**، ترجمة محمد هناد، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2009، ص 185

عن العقد الفعلي: إنّه ليس عقداً أصلاً»،[31] لأنّ الشروط التي يضعها رولز للوضع الأصلي تقتضي أن يكون أطرافه من نوع الملائكة التي لا تتغير بتغير الأزمنة والتي لها طبيعة واحدة وسريرة خيرة، أمّا اختزال الإنسان بما يحمل في هذا الجانب الخير منه فيؤكد أنّ هذا النوع من البشر لم يوجد قط. لكن ما يجب الانتباه إليه هنا هو أنّ رولز اعتمد حجاب الجهل فقط كمنهج لتأسيس قاعدة أو نقطة ابتداء منصفة يتفق عليها الجميع حتى تنطلق المفاوضات بشكل بنّاء، ولا يظلّ المتفاوضون يدورون في حلقة مفرغة، أمّا الغاية المنشودة من وراء كلّ هذا فهي تثبيت أسس شرعية للتعاون. لكنّ السؤال الذي يطرحه سندال على رولز بشدة هو: ما الذي يؤكد لنا صحة أيّ من المبادئ التي يتمّ اختيارها ويضمنها؟

في الحقيقة قد أجابه رولز في كتاب العدالة كإنصاف إعادة صياغة حين صرّح بأنّه ما من ضمان على معرفة أيّ مبدأ غير حجاب الجهل، فالضمان الوحيد هو ما ينتج عن المبدأ فيما بعد من تحقيق التعاون المنصف. لكنّ ساندل لم يقتنع كثيراً بفكرة حجاب الجهل، ذلك أنّ ما يحدد صحة التعاقد في نظره ليس هو حضور حجاب الجهل أو غيابه، وإنّما هو الجواب عن سؤال: «**هل ما وقع الاتفاق عليه كان منصفاً**»؟[32] لكن يمكننا أيضاً أن نطرح على ساندل السؤال نفسه الذي طرحه هو على رولز سابقاً، ونقول: مقارنة بماذا تجعل هذا الاتفاق يكون منصفاً؟ وما معيار هذا الإنصاف؟

وهكذا لا يمكننا تحديد الأشياء المنصفة من الأشياء غير المنصفة ما دامت لم توجد، والقول بالإنصاف لا يمكن تصوره إلا بحدوث الأشياء. بهذه الطريقة يحضر حجاب الجهل كشرط من شروط تحقيق المساواة من داخل التفاوت، لكن ما يبدو غائماً وغير واضح هو مقياس الحد الأدنى الذي يتساوى به الجميع، لأنّ رولز لا يضع مقياساً دقيقاً لذلك، حتى وإن قلنا إنّ حجاب الجهل يحجب نوعاً خاصاً من المعرفة ويسمح بنوع آخر، يسمح لهم بالتوافق حول التصور العام للعدالة، فإنّ ساندل لا يسلم لرولز بذلك، بل يعتبر أنّ تفكير الأطراف بالحجج نفسها والاقتناع بها أمر مستحيل، ولا يمكن أن يحدث بين الأطراف، اللهم إلا إذا كانوا ليسوا بشراً. وفي نظري حتى وإن وجدنا بشراً فعلاً قابلين للخضوع لحجاب الجهل تماماً، فالأمر لا يستحق الدخول تحت حجاب الجهل، لأنّ التصور الذي يوضع به حجاب الجهل نفسه، ضمنياً يتضمن ما سينتهي إليه التصور العام للعدالة، وبهذا لا يصير الوضع الأصلي إلا وضعاً شكلياً ولا يؤثر في توجه تصور العدالة، وإنّ من الممكن أن تختلف بعض الأشياء غير الرئيسة فيه، لكنها بالنهاية لا تؤثر.

من جهة أخرى فإنّ ساندل ينتقد رولز في تفضيله مبدأ الحق على الخير، والقول إنّ الحق هو الذي يحدد الخير، وهي نتيجة لتبني حجاب الجهل كقانون لبناء تصور عن العدالة التي يجب في النهاية أن تعبر عن الخير العام. بينما نجد ساندل يقلب الآية؛ فيذهب على النقيض من رولز إلى إعطاء الأولوية للخير على حساب القانون، إذ أنّ غاية الفلسفة السياسية في نظره هي الانطلاق من الخير العام في تحديد القوانين لتكون

31 نفسه، ص ص 185-186

32 نفسه، ص 186

هذه الأخيرة خادمة للأولى، وليس على القوانين أن تحدد الخير العام. لكنّ السؤال الذي يمكن أن نطرحه على ساندل هو: كيف يمكننا تحديد الخير العام في هذه الحالة؟

يخلص ساندل إلى لحظة الوقوف تحت حجاب الجهل باعتبارها لحظة محررة، سرعان ما تتلاشى قبل قدومها،[33] لأنّه يستحيل في نظره أن تتخلص الذات من خلفيتها، بل إنّ كلّ عملية تفكير هي اكتشاف للذات، باعتبارها سيدة المكان.

ما يمكن أن نؤاخذ عليه رولز أيضاً هو هذا الإحساس بالتداخل فيما بين الوضع الأصلي وحالة المجتمع المتمدن في شرحه لنظريته للعدالة، بحيث هذا الإحساس بعدم وجود حدود فاصلة أو بشكل يفصل بين مرحلة ما قبل العقد وما بعده، يوقعنا في الحيرة أو يشعرنا بالارتباك ويفقدنا القدرة على تمييز بين الطبيعة الإنسانية في الحالتين.

يعترف أمارتيا سن بأنّ نظرية رولز المتمثلة في العدالة كإنصاف «**لعبت دوراً كبيراً جداً في جعلنا نفهم مختلف جوانب فكرة العدالة، وحتى لو كان لا بدّ من هجرها ـ ولهذا في اعتقادي مبرر قوي ـ فسيبقى قدر كبير من إسهام رولز وسيظل يغني الفلسفة السياسية**»[34]، هذا التقييم المزدوج لأمارتيا سن نابع من طبيعة تفكير كتابة رولز نفسها، فرولز قد وضع حجاب الجهل لإقامة عدالة توزيعية ترتقي بالوضع الاجتماعي من حالة التفاوت إلى حالة من المساواة باعتماد فكرة حجاب الجهل إلى حين التوقيع، وهذا كله في الجانب النظري. من جهة ثانية يعتبر أمارتيا سن أنّ نظرية رولز تتأسس على أرضية قوية ومتينة[35]، لكن نجده يتساءل ماذا عن الجانب العملي؟ أي بعد توقيع العقد، ما الضامن الذي يجعل الناس يلتزمون بالمبادئ التي تمّ التوافق عليها من تحت حجاب الجهل؟

إنّ حجاب الجهل عند رولز يتوقف في حدود الجانب النظري ولا يتخطاه[36]، وعدم تخطيه لهذا الحد ربما نابع من الغرض الذي وضع من أجله رولز حجاب الجهل، وهو تكوين تصور نظري للعدالة فقط، أو ربما عدم قدرة حجاب الجهل على تمرير المساواة أو تجاوز التفاوتات من العقد كاتفاق إلى كيفية تطبيقها على الواقع، الأمر الذي يرجع بالأساس إلى عدم الحياد التام في الوضع الأصلي ولو تحت حجاب الجهل، أو لنقل إنّ ذلك الحياد لم يكن كافياً كما يذهب أمارتيا سن نفسه، بل حتى وإن استطاع حجاب الجهل تثبيت أسس قوية لتحديد العدالة بين أعضاء المجتمع، فهل له القدرة على رسم معايير تطبيقية تتجاوز حدود النظري إلى مستوى العملي؟

---

33 نفسه، ص 290

34 أمارتيا سن، **فكرة العدالة**، ترجمة مازن جندلي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2010، ص 108

35 نفسه، ص 101

36 نفسه، ص 112

وأعتقد أنّه حتى تتمّ المحافظة على ما تمّ التوافق عليه في الوضع الأصلي وجب وجود دولة أو كيان سياسي يحمي الصالح العام بشكل تكون قدرته مكونة من كلّ الأفراد لا تحابي أحداً. فتكون هذه القدرة أو القوة هي من يسهر على حماية ما تمّ الاتفاق عليه في الوضع الأصلي، أو هي من يتبنى ما انتهى إليه الوضع الأصلي، باعتبارها الضمان الوحيد على استمرار هذه التوافقات بعد توقيع العقد، والرجوع إلى الحياة الاجتماعية. لكن هنا تواجهنا إشكالية أخرى تعود بنا إلى الطرح الهابرماسي، إذ أنّ القول بوجود دولة تحمي العقد بعد التوقيع هو في الوقت نفسه قول بوجود دولة تراقب وتتعقب المفاوضات من خلق حجاب الجهل، أي فرض المراقبة. وهذا قد يشككنا في نزاهة المفاوضات من جديد. الأمر الذي يستدعي التفكير مطولاً حول هذه المفارقة التي تحتاج إلى فترة طويلة من التفكير، ولا أعتقد أنّها ستحلّ بشكل قطعي.

خاتمة

زبدة القول، إنّ غرض رولز من وراء وضع حجاب الجهل ووضع الأطراف من ورائه أثناء المفاوضات هو محاولة إيجاد قاعدة للتفاهم بين أعضاء المجتمع المتعاقدة بشكل يؤدي إلى بناء تصور محايد شامل للعدالة الاجتماعية، ومؤسس لمشروعية المبادئ الديمقراطية الليبيرالية التي من شأنها أن تحفظ شروط العدالة المنصفة للتعاون. وهو المنطق الذي مكن رولز من الجمع بين المساواة والتفاوت، على اعتبار أنّ التفاوت واقع معاش فيما المساواة أمل عزيز وغاية منشودة. الأمر الذي يمكن أن يتبناه منطق العدالة كإنصاف بخلق ما يمكن تسميته بتكافؤ الفرص، باعتباره أساس الديمقراطية الليبرالية.

هكذا نفهم أنّ حجاب الجهل يحضر عند رولز كأداة لتأسيس تصور عام للعدالة كإنصاف، باعتباره المبدأ الأساس الذي من أجله عمل رولز على تأسيس العقد الجديد. وأعتقد أنّ معظم نقاد رولز كان انتقادهم له نابعاً من مدى صحة حجاب الجهل وواقعية الوضع الأصلي في تدعيم أسس العدالة الاجتماعية، وهي قضية ما زالت جدلية وتعرف نقاشاً ساخناً بين أطراف العقل الغربي إلى اليوم. لكنّ التساؤل الذي يبقى مطروحاً هو: هل للعقل العربي القدرة على استضافة هذا الغريب، أي حجاب الجهل، دون أن يصير مغترباً؟ بمعنى هل يمكن للعقل العربي أن يتخلى عن كلّ انتماءاته ومعتقداته وكلّ ما له والوقوف خلف حجاب الجهل في لحظة تحرر كاملة في معالجة قضاياه السياسية، أم أنّه يظلّ عاجزاً خارج العوامل المتحكمة في اتخاذ قراراته؟

لائحة المصادر والمراجع

بالعربية:

- اسبينوزا، باروخ، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1995، ص 377
- أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2010
- حنفي، مصطفى، «جون رولز والمسألة الدينية: الحرية والتسامح»، ضمن، الدين والسياسة من منظور فلسفي، الدار البيضاء، منشورات عكاظ 2011
- روسو، جان جاك، خطاب في أصل التفاوت، ترجمة بولس غانم، الطبعة الاولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009
- روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة عبد العزيز لبيب، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011
- رولز، جون، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2009
- رولز، جون، قانون الشعوب، ترجمة محمد خليل، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2007
- رولز، جون، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب 2011، ص 47
- ساندل، مايكل جوستيس، الليبيرالية في حدود العدالة، ترجمة محمد هناد، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2009
- عبودي الحمداوي، علي، الفلسفة السياسية، الطبعة الأولى، لبنان، دار الروافد الثقافية - ناشرون 2015
- لوك، جون، فن الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959
- المصباحي محمد، من أجل حداثة متعددة الأصوات، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة 2010
- المصباحي، محمد، نعم ولا، الطبعة الأولى، الرباط، دار الأمان 2012
- هوبس، توماس، اللفيتان، ترجمة ديانا حبيب حرب، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011

باللغة الأجنبية:

- Rawls, John, political libéralisme, New York, Colombia unevrsity, press 1993

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016